

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا" في الحسابات الاستراتيجية للدول للدول شواهد تاريخية

أثر ديناميكيات "الديمغرافيا" في الحسابات الاستراتيجية للدول:

شواهد تاريخية

The Impact of "Demography" on the Strategic Behaviour of States: Historical examples

كنزة مغيش *

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

kenza.meghiche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/10/29 تاريخ القبول: 2024/12/02 تاريخ النشر: 2024/12/29

© 2024 KENZA MEGHICHE. ALL RIGHTS RESERVED. NO PART OF THIS PUBLICATION MAY BE REPRODUCED OR TRANSMITTED IN ANY FORM OR BY ANY MEANS, ELECTRONIC OR MECHANICAL, INCLUDING PHOTOCOPYING, RECORDING, OR BY ANY INFORMATION STORAGE AND RETRIEVAL SYSTEM, WITHOUT PERMISSION IN WRITING FROM THE AUTHOR.

Abstract:.

This article addresses how demography (births, deaths, migration movements...) determines the strategic choices of states, and how it modifies their behaviour power and environment, through a number of historical examples; we will raise another issue, namely how the demographic issue revives the debate on the impact of the 'law of numbers' on global geopolitics due to the apparent fragmentation in the composition of the world and how the law of numbers reshapes international balances and redefines the roles of strategic actors by providing some examples .

Keywords: Demography, Law of Numbers, Demographic Autumn in Europe, Geopolitics of emerging powers.

ملخص:

سنحاول من خلال هذا المقال مناقشة كيف تحدد الديمغرافيا (تطور الولادات، الوفيات، حركات الهجرة...) ، الخيارات الاستراتيجية للدول، وكيف تعدل من سلوك الفاعل الاستراتيجي ، من قوته وبيئته، سيكون ذلك عبر جملة من الشواهد التاريخية و الامثلة؛ سنطرح إشكالية أخرى و هي كيف تعيد المسألة الديمغرافية النقاش حول أثر "قانون العدد" على الجيوسياسية العالمية بفعل التجزؤ الواضح في تركيبة العالم و كيف يعيد قانون العدد تشكيل التوازنات الدولية ويعيد تعريف أدوار اللاعبين الاستراتيجيين من خلال تقديم بعض الامثلة التي تؤكد ذلك. كلمات مفتاحية: ديمغرافيا، قانون العدد، الخريف الديمغرافي في أوروبا، جيوسياسية القوى الصاعدة.

*المؤلف المرسل

مقدمة / حول المسألة الديمغرافية:

سجلت الديمغرافيا حضورها في التاريخ الانساني منذ آلاف السنين، حيث اهتمت الأمم والحضارات القديمة والامبراطوريات بفلسفة جمع وحصر المعطيات السكانية والدعوة لتعداد السكان من أجل تحديد إمكانية توفير الموارد العسكرية للدولة وتكوين الجيوش وجمع الضرائب خصوصاً، كما قامت بإحصاء عدد سكانها النبلاء والعبيد في إطار تمايز الأدوار والوظائف وتوزيع الثروة وتسيير شؤون حياتهم عموماً، حتى وإن كانت كيفية اجرائها تبقى غير معروفة لنا بالشكل الكافي¹.

كما اهتم العلماء والفلاسفة الصينيون واليونان والعرب أمثال كونفوشيوس وأرسطو وابن خلدون بالمسألة الديمغرافية، وطرحوا معها الإشكالية المتعلقة بالحجم الأمثل للسكان وكيفية تأثيره في الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كان كونفوشيوس من أوائل من طرح فكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، أما ابن خلدون فقد درس ما اعتبره علاقة وطيدة بين عدد السكان ومستوى الحضارة، على اعتبار أن عدد السكان عامل مهم في تقسيم العمل والانتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة، وربط بين انحلال الدولة وانتشار الفساد والأمراض والأوبئة بهجرة الساكنة وانخفاض النشاط الاقتصادي للدولة؛ وركزت كل النظريات السكانية على العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية واعتمدت على فرضية (أو قانون طبيعي) وجود علاقة ثابتة بين الانسان والمحيط الطبيعي، وأن هناك قانون طبيعي يوجه النمو السكاني و يخلق التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية بصورة آلية (أي نمو السكان وإنتاج المواد والخدمات)، ويعتبر روبرت مالتوس² (1766/1834) لدى المهتمين بالمسألة الديمغرافية المؤسس الحقيقي لهذا

¹ علي عبد الرزاق جلي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2008، ص. 121.

² انتقد مالتوس الطروحات التي وصفها "باليوتوبية" التي انتشرت في عصره، و القائلة بأن جميع مشاكل المجتمع ستزول بالقضاء على النظام الاجتماعي القائم (هو كان بريطاني محافظ)، واعتبر مبدأ السكان هو الحاسم في المسألة، محذراً من مغبة ازدياد النسل، و شدد على أن زيادة السكان يجب أن يصاحبه زيادة في الموارد الطبيعية، و أن سبب الفقر في المجتمع هو عدد السكان الأكثر من العدد الكافي، و أن قدرة الانسان على التكاثّر أكبر من قدرة الأرض على الانتاج و على ما يتطلبه البقاء الانساني من غذاء؛ فمساحة الأرض المزروعة تظل كما هي ومهما زاد عنصر رأس المال و عنصر العمل فإن الأرض لن تنتج

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا" في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

الحقل، لاستخدامه الأسلوب العلمي والاحصاء في دعم أفكاره حول حركة السكان، في مقاله *An Essay on the principle of population* المنشور عام 1798.

ولعل الاتجاه الإحصائي للدراسات السكانية الذي ظهر في بداية القرن العشرين هو الذي شجع على تطور الديمغرافيا¹، وازداد حجم الأبحاث الديمغرافية وامتد إلى عدة حقول جديدة أبرزها العلوم السياسية والاقتصادية، وأصبحت الديمغرافيا فرعاً علمياً يدرس في العديد من الجامعات ومعاهد البحث الديمغرافي، وتأسست منظمات وهيئات دولية تهتم بهذا البعد كالإونيسف التي تهتم بالأطفال والمنظمة العالمية للتغذية والزراعة التي تهتم بالفقراء، ويعد القسم الخاص بالتنمية والسكان في منظمة الأمم المتحدة من أبرز أقسام مبنى هذه المنظمة.

أولاً: ما معنى ديمغرافيا؟

تعرف الديمغرافيا تحت مسميات عديدة، فهي علم المورفولوجيا الاجتماعية في الدراسات السوسولوجية، ويسمى دوركايم بعلم التشكل الاجتماعي وتعرف أيضاً بعلم السكان، الإحصاء الحيوي....، يتكون تعبير *Démographie* ذو الأصل اليوناني من جزئين: *Démos*: يعني الناس *Graphie*: يعني الوصف، ويستخدم إذن للدلالة على علم وصفي للسكان ودراساتهم دراسة إحصائية (الدراسات السكانية).

نشأ علم الديمغرافيا من رحم الإحصاء، لكن سرعان ما طوّر أدواته البحثية الخاصة لتلبية لخصوصية الظواهر الديمغرافية التي تقع في مفترق طرق عدة علوم اجتماعية أيضاً²، فالديمغرافيا بالمعنى الضيق هي الدراسة الرياضية أو الإحصائية للسكان من حيث الحجم والتوزيع والتركيب ودراسة مكونات التغير الأفقي والرأسي لهذه

المزيد ولن يكون زيادة في المساحة المستغلة، وقد انتقد مالتوس كثيراً هؤلاء الفقراء الذين ينجبون أطفالاً ليس لهم مكان شاغر على مائدة الطبيعة.

¹ انعقد المؤتمر الدولي للإحصاء سنة 1872 وهناك أدرجت الأسس الحديثة للتعديد السكاني والدفع بالدول التي لم يسبق لها المبادرة به للأخذ به.

² مدى شرقي، ترتيبية الوقائع الديموغرافية وانعكاساتها التحليلية "من التحليل الديموغرافي إلى التحليل الاجتماعي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد (02)، 2017، ص 91

العناصر مثل الولادات والوفيات والهجرة والزواج (التعدادات السكانية والتسجيلات السنوية)؛ وتعني بالمعنى الأشمل: دراسة حجم وتركيب الساكنة البشرية وتوزيعها المجالي، والتغيرات التي تطرأ على أعدادها وعلى توزيعهم على مَرِّ الزمن، ظروفهم الطبيعية وأحوالهم المدنية وحتى صفاتهم العقلية والاخلاقية، وذلك من خلال دراسة العوامل الأساسية التي تتحكم في ذلك وهي: الولادات والوفيات والزواج والهجرة. تعرف هذه الأخيرة بالظواهر السكانية ويقصد بها الموضوعات الأساسية في الديمغرافيا؛ وعليه فإن الدراسات السكانية تعنى: بالدراسة العلمية للسكان من حيث الحجم، التركيبة، والتطور أي:

- من حيث بنية السكان (الطبيعية والمكانية والاجتماعية الاقتصادية)، وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم العمري الجنسي وخصائصهم النوعية كالحالة المهنية والمستوى التعليمي وحتى خصائصهم العقلية من خلال تتبع واقع الولادات والوفيات والهجرة والزواج.
- من حيث حركتهم وأنماط المساكن (الصيغ/المادية للمجتمع)، ودراسة النشاطات الاقتصادية كالمهن والدخل والصناعة وحتى الخصائص الصحية.
- من حيث الخصائص الحضرية للسكان: كاللغة والدين والقومية والخصائص الاجتماعية كالمكانة الاجتماعية والعائلة والتحصيل العلمي والثقافي وغيرها والخصائص الاقتصادية¹،

لذلك يلخص البعض الديمغرافيا في أنها: التأريخ الكمي للسكان من مختلف النواحي سواء الطبيعية منها (الفيزيكية) أو المجتمعية.

ثانياً: لماذا تعتبر المسألة الديمغرافية مسألة استراتيجية؟

تعتبر الديمغرافيا (الأنماط الديمغرافية) اليوم مؤشر أساسي في رصد الاتجاهات الكبرى وعلاقتها بالتغيرات الجوهرية² في السياسة العالمية والنظام الدولي (في التقارير الاستراتيجية التي تنشرها مراكز التفكير ومراكز الدراسات والبحوث الاستشرافية في

¹ عباس فاضل السعدي ، المفصل في جغرافيا السكان: عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2014، ص.د

² Megatrends and Related tectonic Shifts

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا" في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

الغرب، مثل: مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي (National Intelligence Council) ؛ وتكاد تسيطر على أي نقاش تقريبا يتعلق بالتوجهات بعيدة المدى على المستوى الاقتصادي والمالي والاستراتيجي والسياسة الخارجية للدول، على اعتبار السكان عنصر من عناصر قوة الدولة من حيث الكم والكيف، حيث تكتسي أهمية بالغة في قياس قوة الأمم واقتصاداتها و قوة جيوشها، في قضايا الهجرة والنزوح، ومسائل الشباب و دور المرأة في الحياة العامة، ووضع الشيخوخة في سياسات الدولة، توسع المدن، انماط الاقتراع...الخ. بالمسألة الديمغرافية يمكننا قياس قدرة الدولة على استيعاب الثقافات المتعددة والمنتشرة داخلها، وقياس مسائل الهوية الدينية والطوائف والمذاهب وأنماط التدين والأقليات وظواهر الأسرة، المدينة، الطبقات الاجتماعية ، واستيعاب التغيرات النوعية والسلالية التي تطرأ على السكان تحت تأثير ديناميكيات الهجرة، وقضايا اللجوء والنازحين، كما لا يمكن استيعاب تركيبة سكان العالم اليوم إلا في شكل دوائر و مناطق ثقافية واثنولوجية، من خلال التعرف على مختلف الاجناس البشرية والسلالات، والثقافات الأصلية، والعلاقات الزمانية بين الثقافات المتعددة والمنتشرة في مختلف القارات.

ويعتبر النمو السكاني مؤشر أساسي على درجة النمو الاقتصادي و مستوى الرفاهية، ومؤشر لمعرفة احتياجات المجتمع المادية كالصحة والتعليم والمرافق الاساسية وغيرها من الحاجيات من وجهة نظر اقتصادية ، وله دور في معرفة عدد السكان النشطين وغير النشطين وتوزيع القوى العاملة على مختلف النشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة من أجل معرفة التوازن من عدمه على مستوى هذه النشاطات ؛ ناهيك عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للانفجار السكاني والهجرة ونشوء المدن الكبرى ومدن الاكواخ...، والتدهور البيئي واستنزاف الموارد، وتأثير المعطيات الاقتصادية على معدل الحراك السكاني(الهجرة)، ودرجة الخصوبة.

تعتبر الديمغرافيا عنصر أساسي في تخطيط و تنفيذ تنمية شاملة لاسيما في إنتاج الثروة المادية وتوزيعها، فالدولة وصانع القرار عموما في حاجة ماسة للتدفق الدائم

والدوري لبيانات تفصيلية موثوق بها حول السكان في فترة زمنية معينة¹، وتوفير بيانات ديمغرافية تم تصنيفها وتحليلها وعرضها بشكل يتماشى مع التغيرات التي تشهدها المجموعات السكانية (موطنها الأصلي، مستواها الاقتصادي الثقافي، مكان الإقامة ...)، في تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية للدولة والتعرف على عوامل الهجرة و الخصوبة والتعليم لرسم خطط علمية تواجه بها الدولة المشاكل الحيوية؛ حيث تتوقف نجاعة ومصداقية تلك الخطط والاستراتيجيات بمدى مصداقية ما هو متاح لديها من بيانات ؛ ويعتبر تعداد السكان من المصادر الرئيسية في ذلك، وتشير الأمم المتحدة² أنه من الأفضل أن تؤخذ التعدادات السكانية على فترات زمنية متساوية (كل عشر سنوات مثلا) حتى تسهل عمليات المقارنات الزمنية الدولية واستخداماتها في تقدير الاتجاهات الديمغرافية المختلفة.

كيف يتم تحليل المسألة الديمغرافية انطلاقا مما يسمى-قانون العدد la Loi du nombre ؟

يشير قانون العدد في الديمغرافيا إلى العلاقة بين عدد السكان وتوزيعهم، وتأثيراتهم على مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية والاستراتيجية للدول، يوضح هذا المفهوم كيفية تأثير حجم السكان وكثافتهم على البنية التحتية، الموارد، والنظم البيئية، وكيف تؤثر التغيرات السكانية على الاستقرار والسياسات، ينبئنا قانون العدد كيف أن ستة 6 أطفال للمرأة الواحدة سيؤدي إلى مضاعفة الجيل بثلاث مرات، ويصبح كل جيل 3 أضعاف الجيل السابق بنسبة وفيات مستقر، يصبح لدينا 3 أضعاف الأولياء إذا انخفضت الوفيات ، وبالتالي مزيد من الأطفال حتى إذا انخفضت الولادات وهي حالة الدول الافريقية، وأنه في حالة درجة خصوبة منخفضة، سينخفض عدد السكان إلى

¹ مثل السجلات الحيوية وهي احصائيات سنوية تهتم بتسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق تسجيلا قانونيا، و سجلات السكان التي تفتح بولادة الفرد و تغلق بوفاته و تضم كل معلوماته، او حتى ما يسمى دليل السكان، الكتاب الاحصائي السنوي، الكتاب الديمغرافي السنوي. انظر: عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية أسس وتطبيقات، عمان: دار أسامة للنشر، 2012، ص15

² الأمم المتحدة، مباد وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (السكوا) بيروت 2016، ص.37

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

النصف خلال جيلين فقط، ويتعمق هذا المشكل الديمغرافي بارتفاع نسبة الشيخوخة، وتبدو ديمغرافيا تنمو بمعدل 2 % في السنة شيئا بسيطا جدا، لكنها في الواقع قد تقلب معطيات أمة، لأنها ستضرب في (8X100) خلال قرن وتضرب (40X200) في خلال قرنين، وهذه حالة مصر التي كانت تضم 2.5 مليون ساكن حسب إحصاء نابليون لعام 1800، مقابل 29 مليون فرنسي، وهي اليوم تحصي 100 مليون مصري، ونبؤ قانون العدد لو أن فرنسا قد حافظت على نفس وتيرة النمو السكاني لأصبحت اليوم تحصي أكثر من 800 مليون ساكن¹.

كما ينبئنا بأنه كلما كانت كتلة نساء الجيل المتزوجات باكرا كبيرة، كلما كنا أمام احتمال أكبر لارتفاع الخصوبة الكلية، وبالعكس، يؤدي تأخر سن الزواج على نطاق واسع في الجيل المدروس لتخفيض خصوبة الجيل بشكل صريح²

ثالثا: كيف تؤثر المسألة الديمغرافية في الحسابات الاستراتيجية للدول؟

تقليديا، تراوحت مقاييس قوة الدولة وعلاقتها بالسيطرة بين الدول في عاملين مركزيين لا ينفيان أهمية العوامل الاخرى طبعاً، لكنهما يحظيان بحصة الأسد وهما: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، يتغذيان من تفاعلها مع المؤشرات الأخرى، و على الرغم من أن هذه المقاييس -لاسيما منها العسكرية والاقتصادية- حظيت -و لازالت- باهتمام أكبر، إلا أنه فيه إجماع على أنه ليس هناك من العوامل من يؤثر على "مكانة" هذه القوة على المدى البعيد بقدر ما تؤثر "الديمغرافيا" والتغيرات في حجم وقدرات وخصائص التركيبة السكانية لهذه القوى، حيث تعدّل الديمغرافيا من سلوك الدولة وفي خياراتها كفاعل استراتيجي بفعل التغيرات في حجم وقدرات وخصائص تركيبها السكانية، والتاريخ يجب بالتأكيد على مسألة هامة: تقوم الدولة -دائما- بتكييف استراتيجيتها مع واقعها الديمغرافي، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة.

¹ Yves MONTENAY, *Comment la démographie bouleverse le monde*, <https://www.revueconflic.com>

² مدى شريقي، مرجع سابق، ص 101

شواهد تاريخية...

بعد 40 سنة من تاريخ آخر حرب بين فرنسا وبروسيا 1871، زادت الكثافة السكانية بألمانيا في 1911 بنسبة 57 % مقابل 10 % في فرنسا، بعدها بسنتين أي في 1913 تصوت فرنسا في برلمانها على قانون 03 سنوات للتجنيد العسكري لضمان العدد الكافي من المجندين حال قيام الحرب مع ألمانيا التي عرفت زيادة واضحة في عدد السكان، مقابل تناقص حاد لديمغرافية فرنسا منذ قرن.

كما أن تحليل ظروف استعمار فرنسا للجزائر وفق ما يسميه GF Dumont قانون التفاضل *la loi du différentiel* يؤكد الآتي : في 1830 كان الفارق بين عدد سكان الجزائر المستوطنة والمتروبول (1 الى 18) لصالح المتروبول، هذا الفارق سيتواصل نتيجة ارتفاع مستوى الوفيات، وضعف فادح لشبكة صحية ملائمة، لكن الأمور ستنقلب ابتداء من سنة 1880 حين دخلت الجزائر في أول مرحلة من مراحل الانتقال الديمغرافي، أفرزت ارتفاعا في عدد الولادات لدى المسلمين مقارنة باليهود والاوروبيين القاطنين بالجزائر، مما جعل فرنسا ديغول تقتنع منذ 1954 بأنه على المدى المتوسط لن يبقى أمام فرنسا سوى حلين : إما منح الجنسية الفرنسية الكاملة لكل الجزائريين أو التفاوض حول استقلالهم.

وانطلاقا من قانون التنافر *la loi de répulsion* يحلل GF Dumont المثال الخاص بالهجرة القوية التي عرفتها ألمانيا الشرقية (السابقة) باتجاه ألمانيا الغربية «الفدرالية» في سنوات 1947/1960، حيث انتقل ما بين " 1947 / 1958 أي 3 ملايين ألماني شرقي نحو ألمانيا الغربية عبر برلين، لاسيما منهم الفئة النشطة، مما أثر في الوضع الاقتصادي لألمانيا الشرقية وأدى الى الخيار الاستراتيجي المتعلق بمنع هذه الهجرة وبناء الجدار 1961¹، نفس المسار الدافع للهجرة القوية، وتحت ضغوطها سيسقط الجدار الحديدي (جدار برلين)، فكان من أبرز الآثار الجيوسياسية للهجرة التي عرفتها ألمانيا الشرقية (السابقة) باتجاه ألمانيا الغربية «الفدرالية» انطلاق المسار الذي أدى إلى انهيار جدار برلين عام 1989، كما

¹ Gérard-François Dumont. **Quelles relations entre dynamiques des populations et perspectives stratégiques ?** Diploweb.com : la revue géopolitique, 2019, pp.1-8.

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

تسبب الضغط الديمغرافي على حدود المجر (هنجاريا) سنة 1989 للمرور إلى الغرب عبر النمسا، مما أرغم الحكومة المجرية على فتح الحدود في 2 ماي 1989.

كما سيقبل قانون العدد منذ بداية الخمسينيات الموازين لصالح الصين التي بدأت سيطرتها العددية عالميا تبرز، حين دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بها كعضو دائم في الأمم المتحدة تحديدا في 25 أكتوبر 1971، لبلد يمثل خمس سكان المعمورة، وتم خلالها الاتفاق على إقصاء حكومة تايوان ليس فقط من مجلس الأمن بل من المنظمة ككل كبلد أقل عددا خمسون مرة من الصين الشيوعية¹.

كما لعب قانون العدد في التاريخ الديمغرافي لجامعة الدول العربية (1945) دورا هاما، حيث احتضنت مصر مقر المنظمة بالقاهرة، وهي تعد أكبر بلد عربي من حيث السكان ومن مؤسسي المنظمة، وبعد مقاطعتها بسبب اتفاق السلام مع الكيان الصهيوني 1979 وتحويل مقر المنظمة إلى تونس، انخفضت تمثيلية المنظمة إلى ثلثي العرب، وجعل الوضع مع الوقت يقر بأهمية حضور البلد العربي الأكثر كثافة¹، وعادت مصر للمنظمة وعاد المقر للقاهرة 1990 من دون أن تلغي مصر اتفاق السلام مع إسرائيل.

كانت البرازيل عندما عرض الرئيس مونرو مبادئه على الكونغرس 1923 تمثل خمس ديمغرافيا الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أمريكا اللاتينية غالبا فناء خلفي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن مع الوقت سيعرف ميزان القوى الديمغرافي تغيرات هامة بما ينعكس على الواقع الاستراتيجي، وسيصبح البرازيل نهاية القرن 20 م خامس قوة ديمغرافية في العالم، مما يشجع البلد لطلب الانضمام الرسمي لمجلس الأمن كعضو دائم، (بما يتناقض مع مبادئ مونرو).

رابعا: أثر قانون العدد" على جيوسياسية القوى (الكبرى والصاعدة) من منظور السياسة المقارنة:

1. الصين:

شهدت الصين على مدى الجيلين الماضيين انهياراً في الخصوبة نتيجة لسياسة الطفل الواحد المفروضة منذ 1979، ورغم إلغائها في عام 2015، إلا أن أضرارها كانت قد

وقعت بالفعل، فقد كان معدل الخصوبة الإجمالي أقل من مستوى نسبة الإحلال الطبيعية التي تُقدر بـ 2.1 طفل لكل امرأة منذ أوائل التسعينيات على الأقل، ووفقاً لقسم السكان بالأمم المتحدة، فإن المعدل الإجمالي للخصوبة (النسبة) قد تكون أقل من نسبة الإحلال بأكثر من 30%¹.

وفقاً لتوقعات مكتب الإحصاء الأمريكي، ستشهد الصين ذروتها السكانية بحلول عام 2027. ومن المقرر أن ينخفض عدد السكان الأقل من 30 عاماً بمقدار 100 مليون على الأقل بين عامي 2015 و2040، وسيبتاط مستوى التحصيل العلمي مع احتلال الأجيال الأكبر سناً والأقل تعليماً النصيب الأكبر من إجمالي السكان، رويداً رويداً.

من المتوقع أن يصل عدد سكانها الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً إلى مرحلة الانفجار: في 2015 بلغ عدد السكان الذين تفوق أعمارهم 65 سنة (135 مليون)، وسيصل آفاق 2040 إلى 325 مليون. وبحلول 2040، يتوقع أن يصل عدد المسنين في الصين ضعف عدد الأطفال دون سن 15 عاماً، ويمكن أن يرتفع متوسط أعمار إلى 48 عاماً، مقارنة بـ 37 سنة في عام 2015 وأقل من 25 سنة خلال عام 1990.

تعاني الصين من أكثر ظواهر عدم التوازن في نسب النوع في العالم الحديث، حيث أصبحت نسبة النساء أقل منذ 30 عام، وبقيت النسب ولازالت تتضاءل بصورة مخيفة، حيث سجلت النسب في 2010، 118 ذكر مقابل 100 أنثى في فئة الأقل من 15 سنة²، ولنا أن نتصور التبعات الجيوسياسية لزواج الصينيون للنساء الفيتناميات الفقيرات بأعداد كبيرة بعد اختلال التوازن الذي خلفته سياسة الطفل الواحد، وتزيد النسب مع مناطق جنوب الصين أين تحول ذلك الزواج الى نوع من التجارة المنظمة لآلاف النساء الفيتناميات³

¹ Dr Joseph MICHEL, Intérêt pour le pays, pour sa culture, pour les chinois. Université Permanente de Nantes Conférence du 27 Février 2015,

² Isabelle ATTANE être une femme en chine aujourd'hui une démographie du genre, **perspectives chinoises**, No 2012/4, p.5

³ Isabelle ATTANE, en chine, des millions de « manquantes », **Outre-terre**, 2006/2 no 15,p. 478

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية للدول شواهد تاريخية

Tableau – Nombre d'hommes pour 100 femmes dans différents groupes d'âges, 2010 et 2050

	2010	2050
Enfants (moins de 15 ans)	120,6	111,4
Adultes (15-59 ans), dont :	107,2	116,3
20-29 ans	108,1	115,0
30-39 ans	104,5	117,3
40-49 ans	105,3	120,3
Personnes âgées (60 ans et plus)	94,2	89,5

Source : Calculs effectués sur la base des estimations des Nations unies (UN-WPP 2010, Nations unies, World population prospects, The 2010 Révision, Nations unies, disponible à l'adresse http://esa.un.org/wpp/unpp/panel_population.htm

عموماً وحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة: سيبدأ عدد سكان الصين في الانخفاض بدءاً من سنة 2035، بعد أن يصل ذروته عام 2027 بـ 1.441 مليار نسمة متأثراً بسياسة الطفل الواحد وانخفاض نسبة الإناث في الولادات، وسترتفع نسبة شيخوخة السكان من 15 % عام 2015 إلى 30 % عام 2050،¹ وسوف ينخفض مستوى الفئات النشطة بما يؤثر سلباً على التنمية. مما جعل بعض الكتابات تقول «إن الصين ستشيخ قبل أن تصبح غنية، لاسيما مع بروز الهند كمنافس قوي ديمغرافياً للصين بسكان أكثر شباباً، شيخوخة سيكون لها الكثير من النتائج الجيوسياسية.

هل الصين غير مدركة لهذه الرهانات؟ الجواب طبعاً هو لا بل هي تدرك جيداً هذه التحولات بدليل تراجعها عن سياسة الطفل الواحد منذ 2016، وتقديمها منح عائلية للعائلات التي تنجب الإناث، كما أن 600 مليون تبقى نسبة هامة في الديمغرافيا العالمية رغم كل شيء، وكل السيناريوهات مازالت مفتوحة.

¹ yves MONTENAY, Op.cit.

2. الولايات المتحدة الأمريكية:

في حين تشير التوقعات إلى حدوث العكس مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيزيد عدد سكان البلد من الفترة 2000/ 2050 بنسبة 38 % مقابل 6% في الصين، وبحلول عام 2040، سيصل عدد سكان الولايات المتحدة حوالي 380 مليون نسمة، وسيكون عدد سكانها الأصغر سناً أعلى منه في أي ديمقراطية غنية أخرى، مع أعلى نسبة خصوبة بشكل استثنائي بالنسبة لمجتمع ثري، بين 1985/ 2005 حيث كانت الدولة الغنية الوحيدة التي تتمتع بخصوبة تعادل مستوى الإحلال؛ وتتمتع الولايات المتحدة منذ فترة طويلة بمستويات هجرة مرتفعة بشكل واضح، فما بين 1950 و2015، هاجر إليها ما يقرب من 50 مليون شخص، وهو ما يمثل ما يقرب من نصف إجمالي عدد المهاجرين في العالم المتقدم خلال تلك الفترة الزمنية، في سنة (2019): كان 46 رئيس حكومة في العالم من خريجي الجامعات الأمريكية، وحوالي 750 ألف طالب أجنبي يأتون للولايات المتحدة كل عام.

ومن المتوقع أن يزداد عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً بنسبة 3 %، وهم الفئة التي يتم تجنيد القوات العسكرية منها عادة ولكنها ستنخفض بنسبة 23% في ألمانيا، 25 % في اليابان، 40 % تقريباً في كوريا الجنوبية، ويعني هذا التراجع، أن معظم حلفاء الولايات المتحدة سيصبحون أقل استعداداً وقدرة لدفع فاتورة الدفاع عنهم مستقبلاً؛ وبعبارة أخرى، ستصبح الولايات المتحدة أكثر قيمة لشركائها – الذين ارتفع عدد المسنين لديهم – في مسألة الأمن، في نفس الوقت الذي يصبحون هم فيه أقل فائدة بالنسبة لواشنطن التي ستعيد إقامة تحالفات جديدة للقرن الحادي والعشرين.

نشرت مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية بتاريخ 11 يونيو 2019 مقالاً كتبه نيكولاس إبرستادت بعنوان "مع التركيبة السكانية الهائلة تأتي القوة العظمى: وجاء فيه¹:

- ستبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في مغازلة القوى الصاعدة.
- مع التراجع الديمغرافي لليابان، كوريا الجنوبية، ستواصل الديمقراطيات الناشئة مثل إندونيسيا والفلبين نموها.

¹ عادل رفيق، فورين أفيرز: التركيبة السكانية وبناء القوى العظمى المعهد المصري للدراسات ، ترجمات المعهد ، يوليو 2019، ص. 11

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

- يصل عدد سكان إندونيسيا سنة 2040 إلى أكثر من 300 مليون نسمة، والفلبين إلى 140 مليون نسمة، في عام 2015، بلغ عدد الشباب (20 و39 عاماً) في إندونيسيا والفلبين ما يقرب من 4 أضعاف الصين.
- ترجح الولايات المتحدة الأمريكية دخول كل من إندونيسيا والفلبين في مواجهة متزايدة مع الصين "التوسعية"؛ مما سيدعم اتجاههما نحو تعاون أمني أعمق مع الولايات المتحدة.
- تنادي أصوات أمريكية إلى التفكير في التعاون الدفاعي مع الهند من أجل مواجهة الصين وجعل هذه الشراكة على رأس أولوياتهم في السنوات المقبلة. بحلول عام 2040، سيظل عدد سكان الهند في النمو في الوقت الذي يتراجع فيه عدد سكان الصين، وقد يتجاوز عدد سكانها النشطين عددهم في الصين بمقدار 200 مليون، وسيكون 24 % من سكان الصين أكثر من 65 عاماً، مقارنة 12 % في الهند.

3. أما الهند ...

تتناغم المعادلة الديموغرافية للهند للعقود القادمة تماماً مع مفهوم : "نافذة الفرص الديموغرافية"، ¹fenêtre d'opportunité démographique، وهو مفهوم يربط بين التحولات في بنى وشكل الانتقال الديموغرافي / وبين بداية دورة اقتصادية حميدة، وقد قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند للسنوات 2021-2022 وفقاً لصندوق النقد الدولي % 11.5 / المرتبة الأولى عالمياً، مع أعلى نسبة نمو في سوق الاستهلاك، زيادة في الفئة الوسطى، وزيادة في عدد النساء العاملات، وزيادة في معدل النزعة الحضرية، ارتفاع نسبة الشباب /72٪ من السكان تقل أعمارهم عن 30 عاماً)، وتحسين الاتصالات (ثاني أكبر قاعدة عالمية لمشتري الهواتف المحمولة) وتعزيز التجارة الإلكترونية والاستثمارات الدولية في هذا المجال.

¹ Jean-Joseph Boillot , Inde et Asie du Sud : opportunité démographique, mondialisation et coopération régionale , **Politique étrangère** 2006/2 (Été), pages 284

وتقوم الهند بتقديم تحفيزات متنوعة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحديث البنية التحتية الحضرية والسكك الحديدية، وإقامة شبكة G5 بدون تكنولوجيا صينية؛ وتعزيز سياسات الإنتاج المحلي ("صنع في الهند")، وتعزيز الصمود والاكتفاء الصناعي، وكذلك تقليل الاعتماد على الصين، مما يمكن أن يخلق فرصًا جديدة للشركات الأجنبية، وعلى غرار أكثر من 650 فرعًا فرنسيًا موجود بنجاح في الهند، أصبحت الهند جاذبة وقفت 67 مركزًا في عام 2020، لتصبح في المرتبة 63 من 190 في تقرير "القيام بالأعمال 2020" الذي نشره البنك الدولي (مؤشر سهولة القيام بالأعمال)، كما نسجل اتجاه شركة آبل APPLE في السنوات الأخيرة نحو الهند، وقبل صدور أيفون 14 لم يكن تجميع هواتف I PHONE في الهند كبيرًا بل جزء صغير فقط، ليتغير الوضع سنة 2022 عندما حدث التقارب الأمريكي الهندي على خلفية التوتر مع الصين (حول المشاكل الحدودية)، المرتبط طبعًا برغبة الهند في أن تصبح مركز تصنيع عملاق في آسيا ينافس الصين، لاسيما في تصنيع المنتجات الأمريكية والأوروبية، وهذا ما حدث بالفعل: 7% من الإنتاج العالمي لأيفون في 2022 كان في الهند، حتى أصبح (I PHONE / 15) صناعة هندية، كما يوجد حوالي 30 مليون هندي يعيشون حاليًا في الخارج يقومون بتحويل الأموال إلى الهند ويساهمون بشكل كبير في اقتصاد الهند، ولنا أن نتصور أثر العمالة القادمة من الجنوب (الهند) في القيام بتحويلات مالية كبيرة من القلب الصناعي إلى دول الجنوب / الهند.

لتعزيز نافذة الفرص الديمغرافية للبلد قررت الحكومة الهندية نهج مقارنة إيجابية تجاه الهندين في الخارج، حتى بالنسبة لأولئك الذين تخلوا عن جنسيتهم، حيث عُرِضت عليهم وضع Overseas Citizens of India (OCI)، وهو نظام يمنحهم نفس الحقوق التي يتمتع بها مواطن هندي، باستثناء المستوى السياسي، هذا ما دفع عددًا من المهندسين الهندين من وادي السيليكون (كاليفورنيا)، للعودة إلى الهند لكسب الثروة، بما يمكنهم من الوصول بسهولة إلى الشركات في القطاع الخاص.¹

سياسيًا؛ سمح قانون العدد بدعوة الحكومة الهندوسية كبلد مراقب في أحدث تجمع لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث أصبحت الهند واحدة من أكبر ثلاث دول في العالم

¹ Ibid , p.287

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

من حيث عدد سكانها المسلمين. ويتوقع أن تتجاوز في العقود القادمة باكستان وإندونيسيا، اللتان تعتبران حاليًا الدولتين اللتين يوجد فيهما أكبر عدد من المسلمين، رغم أن المسلمين سيظلون أقلية في الهند حيث يمثلون حاليًا ما يقرب من 14 إلى 15٪ من السكان الهنديين، ويفترض أن يخدم هذا الوضع - أول دولة إسلامية في العالم - الهند على الساحة الدولية، من خلال الاندماج في اللعبة الدبلوماسية، حتى وإن كانت البلاد تديرها جماعات هندوسية وطنية؛ ناهيك عن قيام الهند بتكييف سلوكها الاستراتيجي مع المعطى الديمغرافي لديها، ما جعلها تتقدم بطلب للأمم المتحدة لتصبح عضو دائم لمجلس الأمن (طلب دعمته فرنسا).

4. أما روسيا...

رغم أن السيطرة على شبه جزيرة القرم من طرف روسيا كان هدفه جيوبوليتيكي سمح لها بالوصول إلى المياه الدافئة، إلا أنه سمح أيضا بإضافة 2.3 مليون ساكن لروسيا التي تعاني انخفاض كبير في عدد سكانها المقدر بـ 150 مليون نسمة، بالنظر لمساحتها الشاسعة، مما دفع رئيسها بوتين للتصريح في 08 جويلية 2000 أنه «يتعين على روسيا أن تصل إلى 500 مليون نسمة على الأقل، لأن انخفاض النسبة من شأنه التأثير سلبا على الطموحات الجيوسياسية الروسية في العالم¹»، من المتوقع أن يتقلص ويتلاشى عدد السكان الروس الذين هم في سن العمل بين عامي 2015 و2040، وتنخفض إمكانات موسكو الاقتصادية طبقاً لذلك، قيوداً ديموغرافية ستجعل من الصعب للغاية لروسيا بوتين ولن يأتي من بعده المحافظة على وضعها الجيوسياسي وسوف يقلص من تدخلاتها العسكرية في الخارج.

5. النتائج الجيوسياسية للخريف الديمغرافي في أوروبا:

¹ La démographie - Un enjeu géopolitique majeur Revue **Diplomatie** les Grands Dossiers n° 51 de juin-juillet 2019

حسب قانون العدد لم تعد أوروبا القرن 21 م تتمتع بمكانة مشابهة لمكانتها في القرن الماضي القرن 20م، مما سيجعل من مكانتها الجيوسياسية... محل نقاش. من خلال معالجة المعطيات الديمغرافية لسنوات 2000 في أوروبا، يمكن تسجيل :

- انخفاض معدل الخصوبة إلى ما دون معدل التعويض الجيلي،
- شيخوخة مرتفعة وتآكل متصاعد للسكان الأوروبية كانت قد ظهرت نتائجها بوضوح في أغلب الدول الأوروبية
- إيطاليا دخلت في المعدل في الفترة الممتدة (1977/1982) وأصبحت تمثل الخط الأحمر عالميا، في 2004 أصبحت في المرتبة 26 في أوروبا، في حين دخلت دول إسبانيا + اليونان + البرتغال المعدل منذ 1982، أما أيرلندا فقد انخفضت النسبة بوضوح سنة 1990.¹

كان للديمغرافيا نمطين من النتائج على أوروبا وذلك على مستويين؛ في علاقتها مع العالم الخارجي من جهة، في جيوسياسيتها الداخلية من جهة أخرى، فلقد أدى اتساع دائرة الشيخوخة في القارة إلى وصول عدد كبير من طالبي منحة التقاعد وزيادة الأعباء الاقتصادية لصناديق الضمان الاجتماعي والعناية الصحية بشكل يفوق حجم الاقتطاعات من الأجور في سوق العمل (اليونان 2009/2012)، حيث مسّت الشيخوخة الديمغرافية أغلب الدول الصناعية بنسبة 22% في إيطاليا، 21 % ألمانيا، 19 % بالنسبة لمجموع الاتحاد الأوروبي، و تمثل هذه الشيخوخة المتسارعة تحديا للدول التي لم تضع بعد نظام للتضامن بين الأجيال²

¹ Gérard-François DUMONT, les conséquences géopolitiques de l'hiver démographique en Europe, in <http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com> , juillet 2008.

أيضا Gérard-François DUMONT 'La population de l'Union européenne Caractéristiques, prospective et enjeux géopolitiques' «Les Analyses de Population & Avenir» 2019/6 N° 10 | pages 1 à 15

² Jean-Paul Sardon , La population des continents et des États en 2015 , Population & Avenir, 2015/5 n° 725,p.23

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

أدى توليد الحاجة إلى قوة العمل الشابة المهاجرة عبر إقليمي/ عبر عالمي لتزويد مراكز انتاج الدول الصناعية بالعمالة الشابة القادمة من المجتمعات النامية، إلى ظهور فئات جديدة من اليد العاملة الأجنبية المهاجرة التي التحقت بدرجات هامة في السلم الاجتماعي تسميهم الأدبيات التي تحلل ظواهر العولمة بالمستفيدين من العولمة Winners ، مقابل ظهور فئات جديدة في أوروبا (الغرب عموما) مواطنين أصليين يعدون أكثر حرمانا ، ويمثلهم المعوزين، البطالين، العمال غير المؤهلين، المسنين، تسميهم نفس الأدبيات بالخاسرين The losers، وكان للهجرة الدولية نحو أوروبا نتائج ديمغرافية هامة في القارة لاسيما مع نسبة الشباب المرتفعة في هذه الهجرة ومعها درجة خصوبة هامة، حيث ارتفع عدد أطفال المهاجرين الأجانب الشباب في منتصف الألفينيات 2000، مثل إسبانيا التي سجلت نسب زيادة في الولادات قبل الأزمة الاقتصادية 2008 و التي لم تكن بسبب ولادات الاسبان بل بنسب ولادات المهاجرين هناك، لاسيما من أمريكا الجنوبية، أما في فرنسا فإن أكبر معدلات الديمغرافيا فيها مرتبط بالتجمعات العائلية للمهاجرين¹ ويمثل المهاجرون (الجيلين الأول والثاني معا) نسبة 3.8% من إجمالي عدد السكان في الاتحاد الأوروبي (مفوضية الاتحاد الأوروبي 2008)، ويعد متوسط عمر المهاجرين في الدول الشريكة بمنطقة البحر المتوسط ومعدل خصوبتهم الأعلى عن معدل الخصوبة في الدول التي يهاجرون لها من العوامل المساهمة في تجديد شباب السكان في أوروبا على الرغم من أن هذا محدود المدة²

انقسمت النخب السياسية في المجتمعات الصناعية -ما يبرر تنامي الأحزاب الشعبوية و اليمين المتطرف - في نظرتها الى الهجرة كجزء من الحل لتقليص أعباء صناديق الضمان الاجتماعي و الرعاية الصحية و حتى خدمة الجيوش (عجز في القدرة على ارسال جنودها خارج الحدود.) ، و في إشكالات مجتمعات الشمال على دمج تلك العمالة المهاجرة

¹ Gérard-François Dumont, **Les populations de L'Europe des évolutions démographiques très fragmentées**, Les Analyses de Population & Avenir » 2019/7 N° 11 | p. 11

² المساهمة الفعالة للمجتمع المدني في الدول الشريكة بمنطقة البحر المتوسط في سياق التغيرات الديموغرافية والثقافية في مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط تقرير مشترك www.eu-delegation.org.eg/en/eu_and_country/4.pdf.

ثقافيا ضمن مجتمعاتها و تنامي مخاوف صراعات اثنية ودينية تغذيها أحزاب اليمين المتطرف أساسا، و هواجسها حول اختلال التوازن السوسيوولوجي بين السكان الأصليين والوافدين الجدد، وتنامي صراعات الدينية على وجه التحديد لاسيما أن الأرقام تشير الى أن عدد المسلمين في أوروبا سيتضاعف من 4% الى 8 % عام 2030 خاصة في فرنسا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، بلجيكا والخشية من تحولهم الى مصدر كبير للتطرف والنزاعات.

إن تراجع الديمغرافيا الأوروبية سيكون له آثار اقتصادية أيضا ويمكننا قياس ذلك من خلال المثال الخاص بمجموعة الثمانية G8، حيث كان عدد سكان الدول الأوروبية الممثلة في المجموعة عام 2008¹، لا تتعدى نسبة 13% من سكان العالم بمجموع 263 مليون (ألمانيا 82 مليون/فرنسا 62 مليون/ بريطانيا 60 مليون/ إيطاليا 59 مليون)، ورغم ثقلها الاقتصادي، رافع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي آنذاك لصالح توسيع المجموعة لخمس دول صاعدة و هي الصين الهند البرازيل إفريقيا الجنوبية -من دول البريكس أساسا-، على اعتبار أن الصين و الهند أكبر دولتين من حيث السكان عالميا، مع البرازيل التي تحتل المرتبة 5، و إفريقيا الجنوبية (50 مليون نسمة) التي تعرف ناتج محلي خام يمثل 5 مرات معدل الدول الإفريقية، لاسيما أن نيجيريا التي تمثل ثلاث مرات عدد سكان إفريقيا الجنوبية تعاني أوضاعا سياسية غير مستقرة، و بذلك تصبح مجموعة (8 + 5) أكثر تمثيلية للعالم لأنها ستمثل مع دول الثمانية 3 مليار 160 مليون نسمة، أي حوالي 55% من سكان العالم، لأن مجموع سكان الدول 5 مجتمعة يصل إلى 2 مليار 897 مليون نسمة أي ما يعادل حوالي 43 % من سكان العالم.

نفس الاشكالية أصبحت مطروحة اليوم مع تركيبة مجلس الأمن بمنظمة الامم المتحدة، حيث أصبح صعب جدا تبرير استعمال حق الفيتو الفرنسي والبريطاني اللذان حصلا عليه بعد الحرب العالمية الثانية كقوتين استعماريتين كبيرتين، وبحجم سكاني

¹ OCDE (2014), Population Totale Economic, Environmental and Social Statistics, Editions OCDE, Paris.: <https://doi.org/10.1787/factbook-2014-1-fr>

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا" في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

معتبر، لاسيما أن الهند والبرازيل تطالبان بمكانة داخل المجلس، حيث يتأثر حضور دولة تعاني تناقص في معدلات السكان في المنظمات الدولية غالبا بطريقة آلية مع الوقت.

6. الثقل الديمغرافي والتمثيل السياسي داخل الاتحاد الأوروبي والنتائج الجيوسياسية لانضمام تركيا المتفاوض عليها منذ 3 أكتوبر 2005:

حسب معاهدة ليشبونة (2007/ المادة 238 يتم اتخاذ أغلب القرارات في الاتحاد الأوروبي بالأغلبية المؤهلة *majorité qualifiée* وهي على الأقل 65 % من سكان أوروبا، ويخضع عدد نواب الدولة في البرلمان الأوروبي لعدد سكان تلك الدولة أوروبا، هذا ما يجعل إيطاليا - وهي إحدى الدول المؤسسة للاتحاد - تفقد وزنها تدريجيا نتيجة تراجعها ديمغرافيا، ويجعل من التحاق تركيا المرتقب سنة 2025، أكثر إشكالية لأنها ستتحول إلى الدولة الأكثر ديمغرافية في الاتحاد الأوروبي¹، حيث ضمت تركيا سنة 2000 ، 81.699 نسمة ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 87.8 مليون نسمة سنة 2025، ثم إلى 93.469 مليون نسمة عام 2050؛ ورغم أن انضمام تركيا سيرفع من الديمغرافيا الأوروبية إلا أن ثقلها الديمغرافي سوف يضغط على هياكل الاتحاد وأبنيته، وبالتالي على توازناته، لاسيما مع البريكست (انسحاب بريطانيا)، ويمكن معها توقع الانقلابات الجيوسياسية التي يمكن أن يخلفها ذلك داخل الاتحاد الأوروبي والمنطقة بالكامل.²

خامسا: تغيير التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

1. تغيير التركيبة الطائفية / مثال سوريا

بدأت عمليات التهجير الممنهج للسكان في سوريا أداة جيوسياسية للترتيب لمرحلة ما بعد الحرب، لاسيما أنها تمت عبر هندسة ديمغرافية ممنهجة، حاولت الحكومة من خلالها إعادة السيطرة على الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، واستدعى ذلك إبعاد الكثير من

¹ Gérard-François Dumont. Un enjeu géopolitique essentiel de la démographie : la "loi du nombre". Diplomatie : affaires stratégiques et relations internationales. Op.Cit, p11

² La démographie - Un enjeu géopolitique majeur Revue **Diplomatie** les Grands Dossiers n° 51 de juin-juillet 2019

التجمعات السكانية عن مدن بأكملها مثل دمشق، حلب، حمص، وتم تهجير آلاف النازحين و"تغيير" تركيبة أحياء كاملة من سكانها الأصليين بعد تلف السجلات العقارية وقد تم ذلك حسب دراسات على أساس قوانين إعادة الهندسة الديمغرافية¹.

مثل المرسوم رقم 2012/66 الذي أجاز إنشاء منطقتين للتخطيط الحضري داخل محافظة دمشق، وينص أحد بنوده الرئيسية على عدم مطالبة أي شخص بإثبات ملكيته العقارية؛ كمحاولة لحماية حقوق الملكية العقارية للمالكين الذين لا توجد لهم حقوق مسجلة في السجل العقاري؛ وقانون رقم 2017/33 الذي ينظم عملية إعادة إصدار السجلات العقارية أو التي تم حرقها أو سرقتها، ناهيك عن وجود تشابك معقد بين النقل القسري للسكان ومشاريع إعادة التنمية (القوى الخارجية)، واتفاقات إعادة التوطين (الحكومة ≠ المعارضة) بوساطة روسية وإيرانية، ومجموعة من الاتفاقات التي تم التوقيع عليها عام 2014 لإجلاء مقاتلي المعارضة والمدنيين من حمص ودمشق، إلى شمال سوريا، واتفاق أبريل 2017، بشأن أربع مَدُن متنازع (الزبداني، مضايا، كفريا، الفوعة) بين المعارضة (هيئة تحرير الشام وجماعة أحرار الشام) والحكومة السورية وإيران من جهة ثانية، حيث أدى "اتفاق المدن الأربع" (لعبت فيه إيران دور كبير) إلى نقل الشيعة إلى مناطق أقرب إلى العاصمة، وأجبر السكان المعارضين على الهروب من الغوطة الشرقية في ريف دمشق إلى إدلب، ما أنهى سيطرة المعارضة التي استمرت لوقت طويل؛ وانتقلت أكثر من 300 عائلة شيعية إلى الأحياء التي غادرها الثوار السنة في داريا، بعد 3 سنوات من القتال، ورحل السنة إلى إدلب، ومن أهم هذه المناطق بالنسبة إلى إيران التي تفاوضت حولها مع حركة أحرار الشام، أكبر الفصائل المعارضة لنظام الأسد في المنطقة، و أقواها في سوريا، مصاييف الزبداني، مضايا، وأدت هذه المفاوضات إلى تبادل للسكان بين هاتين البلديتين، وبين سكان الفوعة وكفريا، الشيعيتين، الواقعتين غرب حلب، والواقعتين تحت حصار فصائل المعارضة.

¹ في حمص مثلا تم إبعاد نحو 35 ألف نسمة من السكان بمنطقة بابا عمرو (حمص)، و إبعاد نحو 50 ألف من السكان بمنطقة كرم الزيتون (حمص)، وإبعاد أكثر من 190 ألف من سكان مناطق البياضة والخالدية، وفق هندسة ديمغرافية أنظر أمينه عثمانديكوفيتش، التغيرات الديمغرافية: الأداة الجيوسياسية لسوريا ما بعد الحرب، <https://trendsresearch.org/ar/research> 20 يناير 2020.

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

وصفت بعض التحاليل ذلك بلعبة جيوبوليتيكية قامت فيها إيران بدور كبير من خلال إسكان مواطنين شيعة في الأحياء والمناطق التي أخرجت منها السُنة، لضمان «هلال» من السيطرة، يمتد من حدودها إلى إسرائيل، في الأودية الواقعة بين دمشق ولبنان، لعبة بدت فيها إيران والنظام السوري لا يريدان أي سُنة بين دمشق وحمص والحدود اللبنانية، وأن خطة إيران هي إجراء تغييرات ديموغرافية تمكّنها من تعزيز مواقع «حزب الله» شمال شرق لبنان، بما يقوي تأثيرها من طهران إلى حدود إسرائيل الشمالية¹.

2. المعضلة الجيوسياسية للكيان الصهيوني أمام الديناميكيات الديمغرافية

للفلسطينيين:

يعد استغلال المكان والسيطرة على الأرض من خلال الديموغرافيا المعلم الأهم والأبرز في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويكمن لبّ المعضلة الجيوسياسية المركزية التي تواجهها دولة إسرائيل هو التوازن المطلوب بين الجغرافيا (العمق المطلوب للأمن) / الديمغرافيا (الهوية الوطنية)، وتنامت داخل إسرائيل جراء ذلك مقاربة براغماتية تقول أنه بوسع إسرائيل أن تفرض طابعها كدولة يهودية قومية وتمنع عودة اللاجئين طالما امتلكت القوة المطلوبة لذلك، وعندما تتوقّر هذه القوة لن يكون هناك أيّ قيمة للاعتراف الفلسطيني والعربي²، لذلك وظفت دولة الكيان عاملي الديموغرافيا والجغرافيا كمكونات أساسية لقطاع الإسكان وفي تنفيذ سياسة الإحلال والتطهير العرقي والحفاظ على التوازن الديموغرافي لصالح اليهود الذي تبنته منذ نشأتها، ويشكل قانون البناء المعضلة الأساسية التي تواجه سكان مدينة القدس من الفلسطينيين، فقانون البناء المعمول به منذ بدايات الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى اللحظة، لا يسمح بتحقيق الفائدة لجميع السكان من مختلف انتماءاتهم، حيث لم يكن محايذا يعبر عن ديناميكيات ديمغرافية فقط بل كان متحيزا لصالح الإسرائيليين (انظر مخططات التنظيم سنوات 1917، 1920، 1936، 1947، 1952، 1962، 1965). فعلى سبيل المثال، يتضح من

¹ نفس المرجع

² شلومو حشون، المعضلة الجيوسياسية التي تواجهها إسرائيل في الشرق الأوسط على خلفية المتغيرات في الشرق الأوسط، معهد ISBN جامعة ميريلاند/واشنطن 2012، ص.2.

نصوص البناء الإسرائيلي 1965، أن هذه القوانين كغيرها من بقية التشريعات الحكومية للبناء الإسرائيلي الأخرى، تمنح الدولة أدوات تمكّنها من تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها التهودية بنجاعة¹، حيث تشير عدة مصادر حول الوضع الديموغرافي للسكان الفلسطينيين في إقليم القدس أن انخفاضاً ملحوظاً في نسبة السكان الفلسطينيين مقارنة بنسبة السكان اليهود في الإقليم، قد طرأ خلال المئة عام الأخيرة؛ فقد ارتفع عدد سكان المدينة من اليهود منذ عام 1931، من ثلث مجموع السكان إلى نحو ثلثي عدد سكانها 63.9% في عام 2010، إلا أن ذلك لا يعنى عدم زيادة أعداد الفلسطينيين داخل حدود بلدية القدس، فقد ارتفع عدد السكان الفلسطينيين في حدود البلدية من 68,6 عام 1976 إلى 285.0 ألف عام 2010، في الوقت ذاته ارتفع عدد السكان اليهود داخل حدود البلدية من 197.0 ألف عام 1967 إلى 504.0 ألف عام 2010، وهذا يعني أن نسبة الزيادة للسكان الفلسطينيين كانت أعلى منها للسكان اليهود، بالرغم من محاولات إسرائيل تهجير سكان المدينة الفلسطينيين واستقطاب مهاجرين يهود جدد للاستقرار في المدينة، وبالذات في القسم الشرقي المحتل بعد عام 1967.²

لكن، تشير الدراسات الإسرائيلية إلى أن تحقيق أهداف الخطط الإسرائيلية مستقبلاً من خلال الهجرة، الطرد والعزل، هدم المنازل، وسحب الهويات لن يمنع من حقيقة أن الكيان الإسرائيلي سيتواجه مع نسبة السكان العرب -خصوصاً في القدس- التي لن تقل عن 50 % من مجموع سكانها في عام 2030. في 2050 ترتفع نسبة السكان إلى 15.4 / 36.5 %، 23.5 مليون منهم أي 11.9 بدولة الكيان، و11.6 مليون بالقطاع معناه 8.8 مليون يهودي و14.7 عربي وهو سيناريو يفوق التوقعات،³ مما قد يجعل آلة الحرب لدى الكيان تلجأ لسيناريوهات إبادة جماعية ممنهجة.

¹ مسلم فايز أبو حلو، الصراع على المكان وتداعياته التنموية الحضرية في إقليم القدس: الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 12 العدد 1، يونيو 2015، ص.

² نفس المرجع، ص.185.

³ Sergio Della Pergola, Michel-Louis Lévy, **DÉMOGRAPHIE ET GÉOPOLITIQUE : LES DONNÉES**, Outre-terre, 2004/4 no 9 ; p 224

كنزة مغيش: أترديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

المسارات الديمغرافية للفلسطينيين حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

السنة	الفلسطينيون	اليهود
1990	38.6%	61.4%
1995	42.4%	57.6%
2000	46.1%	53.9%
2005	50.5%	49.5%
2006	50%	50%

1990: كانت نسبة الفلسطينيين 38 %

2000: ارتفعت النسبة الى 46% عام 2000

(2048)، فستغدو نسبة السكان الفلسطينيين

نصف سكان إسرائيل / المئوية

نفس التقديرات قدمها رئيس الوزراء السابق،
شمعون بيرس¹:

الذي نظر إلى المستقبل الديموغرافي بريبة كبيرة،
واحتمل انه بعد 20 عاماً سيتضاعف عدد سكان

هذه المنطقة (فلسطين وإسرائيل) وسيصل إلى 20

مليون نسمة، سيكون نصفهم من العرب، على

الأقل، ويترب عن هذه الديموغرافيا نتائج

سياسية مهمة:

فمن أجل أن تبقى إسرائيل بلداً يهودياً على الصعيد السكاني والخلقي، هي بحاجة إلى وجود
دولة فلسطينية."

من هنا نفهم إصرار شمعون بيرس صاحب فكرة "شرق أوسط جديد" وصانع اتفاق
أوسلو على بناء دولتين منفصلتين، الأمر الذي سيسمح للدولة العبرية بالمحافظة، ولو
جزئياً، على مشروعها الاستيطاني الذي رسمه الصهاينة الأوائل، أي دولة خاصة باليهود،
من هنا يصعب على إسرائيل تصور اندماج افتراضي بين المجموعتين السكائيتين
الحاصلتين على جنسية دولة واحدة، ففي فرضية "الدولة الديمقراطية الشاملة"، قد يعني
النمو السكاني الفلسطيني، الأكثر نشاطاً، الانتقال من أكرثية يهودية إلى أكرثية فلسطينية،
على صعيد مجموع سكان البلد، ثم على صعيد الجسم الانتخابي، ثم احتمال الوصول الى
مراتب سياسية هامة ،

¹ يوسف كبراج، إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط، المستقبل الديمغرافي لمنطقة فلسطين/إسرائيل

مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد 10، العدد 38، ربيع 1999 ص 4

والكيان الصهيوني اليوم مدرك أن المستقبل الديموغرافي لليهود وللفلسطينيين سيتقرر داخل العائلات واستعدادها للإنجاب، ولعل استمرار المسارات الديمغرافية التي تمتاز بخصوبة عالية للمرأة الفلسطينية بالمقارنة مع المرأة اليهودية، تعني أنه خلال السنوات القريبة المقبلة سوف يتشكل أغلبية عربية في المنطقة، والمشكل أن الخصوبة الاسرائيلية موجودة بالعائلات الأرثوذكسية ب 6 أطفال للمرأة وهي تمثل 12% من السكان اليهود ، وهذا من شأنه أن يرفع من نسب الديمغرافيا اليهودية لكنه يخفض من نسب الانتاجية الاقتصادية لأسباب دينية، حيث تمثل هذه العائلات عبئا على الدولة الاسرائيلية، و تشير الارقام أنه في عام 2039 ، 20% من السكان اليهود سينتمون الى هذه المجموعة أرثوذكس، مما يشكل تحديا كبيرا للدولة.¹

سادسا: قضية تقرير المصير في الصحراء الغربية والرهان الديمغرافي...

يعد مخطط التسوية المقترح على طرفي النزاع، الأداة القانونية والوسيلة الفنية لتطبيق تقرير المصير في الصحراء الغربية، لكن؟ لماذا عرف الاستفتاء كل هذا التأخير بعد مرور أكثر من 30 سنة على المخطط؟

يكنم المشكل في تحديد هوية الصحراويين² الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء المرتبط بدوره بعدد السكان ، حيث بات موضوع تحديد هوية المستفتين إشكالية حقيقية حالت دون تطبيق مخطط التسوية، لاسيما أن المرجع في ذلك هو الاحصاء الذي أجرته السلطات الاستعمارية الاسبانية خلال سنة 1974، وتوصلت فيه إلى تسجيل حوالي 74000 شخص في القوائم الانتخابية آنذاك، وتعمق مشكل تحديد الهوية نتيجة تركيبة سكان الصحراء الغربية: كونها قبائل رحل ويحكمها نظام القبلية المعقد؛ ناهيك عن وجود مشكل آخر يتعلق بقضية الشيوخ الموكل إليهم الإدلاء بشهاداتهم حول الناخبين(1995) الذين توفي أغلبهم أو أصبح طاعنا في السن، مما تسبب في تناقض الشهادات، وغياب عدد

¹Sergio Della Pergola, Michel-Louis Lévy, DÉMOGRAPHIE ET GÉOPOLITIQUE : LES DONNÉES, Outre-terre, 2004/4 no 9 ; p 223 à 226

² عبد النبي مصطفى، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2013/2014، ص. 107.

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

هام من الشيوخ الموالين للبوليزاريو وجعل هذا الأخير يرفض الاجراء، حيث قدمت لجنة تحديد الهوية (التابعة للمينورسو) في 22 أكتوبر 1999 عدد الأشخاص المحدد هويتهم 29.818 ألف شخص، الأمر الذي رفع العدد الإجمالي المحدد هويتهم منذ 1994/ 177.067 ألف شخص، مع 7.125 طعن، تم خلالها رفض القوائم واحتجاج جهة البوليساريو على قيام السلطات المغربية بإحالة حوالي 100.000 مائة ألف شخص إلى لجان تحديد الهوية على أساس أنهم صحراويين : أما المغرب¹ فقد شكك في الأرقام، وقدم قوائم أخرى ورفض الأسباب التي أدت باللجنة إلى عدم قبول تسجيل بعض الأشخاص في تلك القوائم.

لأزال الخلاف قائما وكل المؤشرات توحى بأن الديمغرافيا عنصر هام في حسم النزاع مستقبلا لاسيما مع ظهور جيل من الشباب الصحراوي...

الخاتمة

ما يمكن قوله في النهاية... أنه مع الديمغرافيا ليس هناك عولمة ، بل بالعكس تماما ، مع الديمغرافيا يظهر التجزؤ بوضوح في العالم ، عندما نتكلم ديمغرافيا فإننا نتكلم محليا فتعبير الديمغرافيا العالمية ليس تعبير عملي ، على الرغم من أننا نعيش عالما معولما، والسؤال الهام دائما ليس أن نعرف كم سيكون عدد السكان في العالم عام 2050 ، 8 ملايين أو 10 ملايين، ولكن كيف ستتوزع تلك النسمة عبر الدول و الامم، ما هي فئاتها العمرية، الجنسية، ما هي صفاتها الثقافية الدينية اللغوية، لأن هذه المقاييس الديمغرافية هي التي ستحدد المشهد الجيوسياسي الدولي . أيضا!

لا يمكن استيعاب الديمغرافيا إلا في إطار محصلة لقوة الدولة، وهذه المحصلة ليست مجرد مجموع العناصر في حد ذاتها، بل وأيضا فيما ينشأ بين تفاصيلها من علاقات،

¹ ، نفس المرجع، ص.109

وما يتداعى عن تفاعلاتها داخل الدولة، وبينها وبين غيرها من نتائج واحتمالات، امتلاك أي قوة لدى أي دولة ليست شيئاً مطلقاً أو متفرداً بحد ذاته، وإنما مسألة نسبية.

وأياً من مصادر القوة مهما تعددت لا تكتسب وزناً ولا تأثيراً بمجرد وجودها، وإنما يرتبط هذا الوزن بالتأثير في التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة (Power) هي مجرد امتلاك مصادر القوة (كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها)، أما القدرة (Strength) فتتصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في قدرات الآخرين، والجيوستراتيجية العالمية اليوم توجي بأنه:

- أنه لا وجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق.

- أنه في إمكان أي دولة - في الإطار الحضاري - أن تتحرك نحو القوة.

لعل الكلمة السحرية في ذلك هي حوكمة السياسات كما يؤكد التاريخ، فقدرة المجتمعات على الابتكار والابداع يجعلها قادرة على مواجهة التحديات كلما كانت حكمة أقاليمها في مستوى هذه التحديات فالمسألة اذن مسألة سياسات تنتج التوازن الديمغرافي المطلوب، وسياسات إدماج للتنوع المجتمعي بما يحول هذه الديمغرافيا إلى عامل قوة وليس عامل ضعف و هشاشة، ورغم نسبية هذه الآفاق الديمغرافية عالميا و رغم أنها تبقى مفتوحة لكل الاحتمالات إلا أن الثوابت لن تتغير، فغالبا: الدول التي تعاني انخفاض في عدد السكان النشطين ستعاني حتما من خلق الثروة، والدول التي تستطيع الرفع من عدد سكانها النشطين عبر سياسة الجذب في مجال الهجرة هي دول سترفع من حظوظها التنموية، والدول التي تعاني من مستوى خصوبة ضعيف و حركة هجرة ضعيفة ستعاني من مشاكل كبيرة، إنها قضية حوكمة للسياسات الديمغرافية لا غير...

قائمة المراجع باللغة العربية:

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا" في الحسابات الاستراتيجية

للدول شواهد تاريخية

1. السعدي عباس فاضل المفصل في جغرافيا السكان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع (عمان)، 2014، ص.ذ.
2. جلي علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، 2008
3. شلومو حسّون، المعضلة الجيوسياسية التي تواجهها إسرائيل في الشرق الأوسط على خلفية المتغيرات في الشرق الأوسط، معهد ISBN جامعة ميريلاند/ واشنطن 2012،
4. عادل رفيق، فورين أفرز: التركيبة السكانية وبناء القوى العظمى المعهد المصري للدراسات، ترجمات المعهد، يوليو 2019.
5. شريقي مدى، تراتبية الوقائع الديموغرافية وانعكاساتها التحليلية "من التحليل الديموغرافي إلى التحليل الاجتماعي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد (02)، 2017،
6. مسلم فايز أبو حلو، الصراع على المكان وتداعياته التنموية الحضرية في إقليم القدس: الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 12 العدد 1، يونيو 2015.
7. يوسف كرجاج، إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط، المستقبل الديمغرافي لمنطقة فلسطين/إسرائيل مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد 10، العدد 38، ربيع 1999
8. عثمان دزيكوفيتش أمينه، التغيرات الديمغرافية: الأداة الجيوسياسية لسوريا ما بعد الحرب، 20 <https://trendsresearch.org/ar/research> يناير 2020.
9. الامم المتحدة، مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (السكوا) بيروت 2016،
10. المساهمة الفعالة للمجتمع المدني في الدول الشريكة بمنطقة البحر المتوسط في سياق التغيرات الديموغرافية والثقافية في مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط تقرير مشترك، www.eu-delegation.org.eg/en/eu_and_country/4.pdf

11. عبد النبي مصطفى، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2013/2014، ص. 107.

المراجع باللغة الأجنبية

1. ATTANE Isabelle, Etre une femme en chine aujourd'hui une démographie du genre, **perspectives chinoises**, No 2012/4, p.5
2. ATTANE Isabelle, en chine, des millions de « manquantes », **Outre-terre**, 2006/2 no 15,
3. BOILLOT Jean-Joseph, Inde et Asie du Sud : opportunité démographique, mondialisation et coopération régionale, **Politique étrangère** 2006/2 (Été), pages 284
4. DUMONT Gérard-François. Quelles relations entre dynamiques des populations et perspectives stratégiques ? Diploweb.com : **la revue géopolitique**, 2019, pp.1-8.
5. DUMONT Gérard-François, les conséquences géopolitiques de l'hiver démographique en Europe, in [http :](http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com) **www.academiedegeopolitiquedeparis.com**, juillet 2008.
6. DUMONT Gérard-François ،La population de l'Union européenne Caractéristiques ،prospective et enjeux géopolitiques ، **«Population & Avenir»** 2019/6 N° 10 .
7. DUMONT Gérard-François, Les populations de L'Europe des évolutions démographiques très fragmentées, **Population & Avenir** 2019/7 N° 11.
8. MONTENAY Yves, Comment la démographie bouleverse le monde, <https://www.revueconflic.com>
9. MICHEL Joseph, Intérêt pour le pays, pour sa culture, pour les chinois. Université Permanente de Nantes **Conférence** du 27 Février 2015,
10. PERGOLA Sergio Della, Michel-Louis Lévy, DÉMOGRAPHIE ET GÉOPOLITIQUE : LES DONNÉES, **Outre-terre**, 2004/4 no 9 ; p 224
11. SARDON Jean-Paul, La population des continents et des États en 2015, **Population & Avenir**, 2015/5 n° 725.

كنزة مغيش: أثر ديناميكيات "الديمغرافيا" في الحسابات الاستراتيجية للدول شواهد تاريخية

12. La démographie - Un enjeu géopolitique majeur **Revue Diplomatie les Grands Dossiers** n° 51 de juin-juillet 2019
13. OCDE (2014), Population Totale Economic, Environmental and Social Statistics, **Editions OCDE**, Paris : <https://doi.org/10.1787/factbook-2014-1-fr>